منظمة التجارة العالمية وآفاق توجهاتها

(١-٢)

نزار قاسم محمد

تمثل منظمة التجارة العالمية (WTO) الإطار القانوني والمؤسسي للنظام التجاري متعدد الأطراف وهي نتاج لتطورات متلاحقة عرفتها العلاقات التجارية الدولية منذ النصف الأول من القرن الماضي. فمنذ ميثاق هافانا الشهير في سنة ١٩٤٧ وعدم نجاح الجهود التي بذلت في سبيل اعتماده، تم عقد ثماني جولات متعاقبة من المفاوضات التجارية بين الأطراف المتعاقدة كللت في نهاية المطاف بولادة منظمة التجارة العالمية في ١/١/ ١٩٩٥,

أصل فكرة منظمة التجارة العالمية: يمكن إرجاع فكرة إنشاء منظمة عالمية للتجارة إلى تاريخ صياغة ميثاق هافانا في سنة ١٩٤٧, لكن الخطوة الملموسة الأولية التي اتخذت في هذا الإطار هي اعتماد الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية و التجارة (الجات) من قبل ٢٣ دولة في عام ١٩٤٧ إيمانا بفوائد تحرير التجارة العالمية و إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف بالنسبة للاقتصاديات الوطنية لتجنب الوقوع في أزمات اقتصادية حادة. بل إن ميثاق هافانا تبنى رؤية أكثر طموحا بشأن تحرير التجارة العالمية من خلال اقتراحه إنشاء منظمة دولية للتجارة وهو المشروع الذي لم يكتب له النجاح بفعل معارضة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك. أقر نظام الجات عددا من القواعد والمبادئ لإدارة التجارة الدولية و توجيه السياسات التجارية الوطنية و وفر برنامج عمل أتاح للدول الأعضاء توسيع مجالات تعاونهم في التجارة الدولية. وفي هذا النطاق عقدت أول جولة من المفاوضات بين الأطراف المؤسسة بجنيف في سنة ١٩٤٧ والتي انتهت إلى تخفيض جوهري للرسوم الجمركية المطبقة على السلع الصناعية. وخلال الخمسين سنة التالية تم تنظيم (٨) جولات تفاوضية أدت إلى تغيير وتعديل وتوضيح العديد من النصوص القانونية للجات أدمجت تحت ما أصبح يعرف حاليا في اتفاقيات المنظمة بجات "١٩٩٤" الذي يتضمن مختلف المذكرات التفسيرية والقرارات التي تم الاتفاق عليها بشأن جات ١٩٤٧ في جولة الأوروجواي (١٩٦٨-١٩٩٤). من المبادئ والقواعد الأساسية التي أقرها جات ١٩٤٧ للقضاء على مختلف أشكال التمييز والتقليل من آثار الحماية المخلة بقواعد المنافسة:

١) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: الذي يلزم كل دولة عضو بمعاملة كل الشركاء التجاريين على قدم المساواة ومن دون تمييز سواء فيما يتعلق بالرسوم الجمركية عند الاستيراد والتصدير أو الرسوم والضرائب الداخلية و كل القواعد و اللوائح المتعلقة بها.

٢) مبدأ تخفيض وربط الرسوم الجمركية الوطنية: الذي يفيد التزام الدول الأعضاء بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية وتثبيتها من دون إمكانية الرفع من نسبها. ويتجلى الهدف الأساسي من هذا المبدأ في تمكين الشركاء التجاريين من العمل في إطار من الوضوح و الاستقرار وتمكين القطاع الخاص من رسم استراتيجية طويلة الأمد في مجالي التصدير والاستيراد الأمر الذي يساعد كثيراً على خلق محيط من الثقة والاستمرارية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٣) قاعدة المعاملة الوطنية: التي تضمن للشركاء التجاريين الأجانب نفس المعاملة التي تخصص للشركات الوطنية في السوق المحلية، بمعنى آخر ستتم معاملة السلع الأجنبية على قدم من المساواة مع السلع المحلية للدول المستوردة و بلا تمييز سواء تعلق الأمر الرسوم و الضرائب المحلية والقوانين و اللوائح المتعلقة بالبيع والشراء والنقل والتوزيع... إلخ.

٤) مبدأ منع فرض قيود ضريبية أو إجراءات أخرى غير كمركية: كفرض نظام للحصص على الصادرات و الواردات أو تراخيص الاستيراد والتصدير.

وتوجد استثناءات محددة للمبدأين الاول والرابع يتيح للدول الاعضاء اتخاذ إجراءات غير متوافقة مع هذين المبدئين و لكن وفق شروط محددة. ومن بين الأمثلة الأكثر شيوعا بهذا الصدد، الاستثناء من مبدأ الدولة الاولى بالرعاية الخاص بالمعاملة التفضيلية بين الأطراف الموقعة على اتفاقية تجارية إقليمية، الاستثناء من مبدأ منع القيود الضريبية المتعلق بالمشاكل الناجمة عن خلل في ميزان الأداءات أو باعتبارات وقائية استعجالية.

وإضافة إلى جات ١٩٩٤ (و هو جات ١٩٤٧ كما تم تعديله و توضيحه و كذلك التزامات الدول الأعضاء في مجال النفاذ للأسواق)، انتهت جولة الأوروجواي إلى اعتماد اتفاقيات خاصة أخرى، تتناول كل واحدة منها قطاعات من قطاعات السلع كما هو الأمر، مثلا بالنسبة لقطاعي الزراعة و المنسوجات و الألبسة. توصلت جولة الأوروجواي إلى إدماج قطاعات جديدة في النظام التجاري متعدد الاطراف كالخدمات وحقوق الملكية الفكرية و تمكنت من خلق إطار مؤسسي لإدارة مختلف هذه الاتفاقيات (أي منظمة التجارة العالمية الذي دخلت إلى حيز الوجود في ١ /١ / ١٩٩٥, إن هذا النظام التجاري العالمي الجديد، الذي تجسده منظمة التجارة العالمية، فضلا عن توفيره لآلية لإجراء المفاوضات التجارية، يتيح لجميع الدول الاعضاء إمكانية تسوية المنازعات التجارية التي يمكن أن تنشأ بينهم من جراء تنفيذ الاتفاقيات في نطاق إجراءات محددة وفعالة وشفافة. كما تقوم منظمة التجارة العالمية بمراجعة السياسات التجارية الوطنية بهدف تدعيم شفافيتها وتناسقها مع أحكام وضوابط اتفاقيات المنظمة.

النظام القانوني للمنظمة:

يتضمن النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية الاتفاقيات الأساسية التالية:

١ – اتفاقية الجات (GATT) الاتفاقيات ذات العلاقة:

يتمثل الهدف الأساسي من اتفاقية الجات و الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بتجارة السلع في تأسيس نظام تجاري مفتوح و ليبرالي يتسنى في إطاره لشركات الدول الاعضاء أن تتعامل فيما بينها في جو من المنافسة العادلة. بمعنى آخر، تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحرير التجارة الدولية عبر تخفيض الرسوم الكمركية على الواردات و تسهيل التجارة من خلال تيسير الإجراءات الجمركية و منع الإجراءات غير الجمركية و إلغاء الإجراءات التمييزية و المشوهة للتجارة والتصدي للممارسات التجارية غير العادلة.

٢ - الجاتس (GATS) الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات:

وهي اتفاقية متعددة الاطراف لقطاعات الخدمات ويحدد برنامج من المبادئ والقواعد لتنظيم التجارة الدولية في هذه القطاعات بهدف تحريرها من القيود بشكل تدريجي نظرا للنسبة المتنامية التي أصبح تمثلها في التجارة العالمية و لأهميتها الحيوية بالنسبة لعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. تغطي اتفاقية الجاتس جميع القطاعات الخدمية الرئيسية منها و الفرعية حسب ما هو محدد في تصنيف منظمة التجارة العالمية لقطاعات الخدمات باستثناء الخدمات المتعلقة بممارسة السلطة الحكومية. ان اتفاقية الجات و الاتفاقيات المتصلة بها تتضمن قواعد ذات تطبيق عام اما اتفاقية الجاتس فتنطوي على آلية لتقديم التزامات متفاوض بشأنها أو مقتصرة على قطاعات منتقاة و طرق توريد محددة من قبل كل دولة على حدة. وفي هذا الإطار، تميز اتفاقية الجاتس ما بين الالتزامات العامة التي ينبغي قبولها من طرف كل الدول الأعضاء والالتزامات المحددة (سواء ما تعلق منها بالنفاذ للأسواق أو المعاملة الوطنية) في عدد من القطاعات الخدمية المختارة التي تلتزم باحترامها الدول الأعضاء كما هي واردة في جداول التزاماتها.

٣ - التريبس (TRIPS) اتفاقية حول حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة: وهي تشكل الإطار القانوني الأكثر شمولية على الصعيد العالمي في مجال حقوق الملكية الفكرية. فهي تضع المعايير الأدنى في جميع مجالات الملكية الفكرية بهدف ضمان احترام هذه الحقوق و تدعيمها. و بالفعل يمكن رصد الآثار المهمة الناتجة عن شمول هذا القطاع في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية على مستويين: فمن جهة أدت هذه الاتفاقية إلى توسع وانتشار كبيرين لحقوق الملكية الفكرية حيث صارت حاضرة في عدد من المجالات الاقتصادية و تزايدت الاستثمارات الخاصة بها نتيجة ضمان الاتفاقية حماية مالكي هذه الحقوق. ومن جهة أخرى أدت هذه الاتفاقية إلى تطوير و تدعيم المؤسسات و الإجراءات القانونية و الإدارية في الدول الأعضاء كنتيجة لالتزامها بضمان حماية معقولة و فعالة لحقوق الملكية الفكرية فوق أراضيها و كنتيجة لشمول هذه الاتفاقية في نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية.

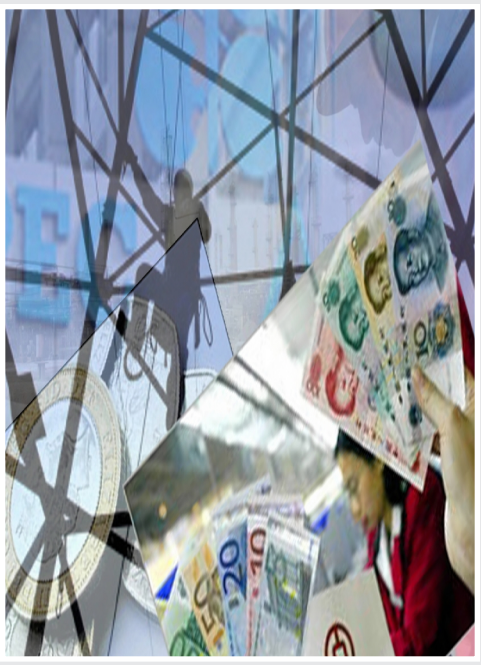

تفاقم ازمة الطحين في اليمن

صنعاء / عبده عايش

تفاقمت أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في الأسواق اليمنية خاصة مادتي القمح والدقيق، بينما تبذل الجهات الحكومية جهودا لضبط الأوضاع السعرية، وكسر الاحتكار، وتوفير السلع المطلوبة بسعر التكلفة للجمهور.

وبرغم إسناد الحكومة لمهمة استيراد القمح والدقيق لـ"المؤسسة الاقتصادية اليمنية" بدلا من التجار، لم تحل الأزمة، حتى مع تعهد المؤسسة بتوفير القمح والدقيق في أنحاء البلاد كافة وبسعر التكلفة البالغ ٣٧٠٠ ريال للعبوة زنة ٥٠ كيلوغراما.

وفيما يشكو المواطنون من تواصل ارتفاع الأسعار، استغل التجار موسم الطلب المتزايد على الدقيق والقمح برفع سعره حتى تجاوز ٧٠٠٠ ريال للكيس.

في المقابل أعلنت المؤسسة الاقتصادية اليمنية استقبالها قريبا شحنة كبيرة من القمح تقدر بـ٥٠ ألف طن استوردتها من شركات أميركية.

وأشار مدير المؤسسة الاقتصادية اليمنية علي الكحلاني إلى إبرام المؤسسة عقودا لشراء ٢٦ ألف طن قمح، تصل الموانئ اليمنية أواخر الشهر الجاري.

من جانبه رأى الخبير الاقتصادي علي الوافي أن المشكلة لن تحل خلال أشهر ولا حتى بضع سنوات، ورأى أنه لا توجد لدى الحكومة اليمنية سياسة اقتصادية واضحة، وأن الدعم المقدم للمؤسسة الاقتصادية اليمنية محدود كميا وزمنيا.

وطالب بإعادة الدعم الحكومي لمادتي القمح والدقيق، لوجود مواطنين لا يستطيعون الحصول على المواد الغذائية الكافية بسبب محدودية دخلهم أو غياب فرص العمل.

وأوضح وجوب توجيه الدعم نحو الشرائح الفقيرة والشديدة الفقر، وقبل ذلك دعم المواطنين الذين يعانون الجوع، إما من خلال توفير موارد مالية كافية لتوفير احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، أو دعم غذائي عيني مباشر لهم.

وقال الوافي إن السبب الرئيسي بتواصل ارتفاع الأسعار هو الفشل العام في إدارة الأوضاع بالبلاد، وأوضح أن الدورة الاقتصادية تابعة للدورة السياسية المتصفة بالجمود والفساد والأزمات.

وأشار إلى تراجع التنمية وزيادة الفقر والبطالة، حتى أصبح ما يزيد على ٢٢٪ من السكان في نطاق الجوع والفقر الشديد.

وشدد على أن عامل ارتفاع الأسعار عالميا في مادتي القمح والدقيق لا يتعدى ٢٥٪-٣٠٪ من الارتفاع الموجود محليا، فيما بلغ الارتفاع ١٠٠٪ خلال عام واحد منذ انتخابات أيلول ٢٠٠٦ الرئاسية، نظرا لغياب المنافسة في هذه السلع شبه المحتكرة من عدد محدود لا يتجاوز عدد أصابع اليد.

واعتبر ارتفاع الأسعار بهذا "الشكل الجنوني" واحدا من المؤشرات الدالة على مرحلة جديدة من فشل الأوضاع في البلاد عامة، ما يتطلب إصلاحات شاملة تتجاوز جزئية الأسعار وارتفاعها.

اتلاف كمية من المياه غير الصالحة للاستهلاك البشري

النجف / المدى

ذكر مصدر في شرطة النجف، إن مفارز الشرطة في المحافظة أتلفت كمية كبيرة من مياه الشرب المعبأة وغير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن ألقت القبض على شخص جنوبي النجف يقوم بنقل هذه المياه المعبأة.

وأضاف المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن "مفارز شرطة سيطرة مفرق غماس،٣٠ جنوبي النجف، وبالتعاون مع مفارز مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية في محافظة النجف ألقت، الأحد، القبض على شخص يقود سيارة نقل محملة بـ ١٣٥٠ صندوق مياه معبأة غير صالحة للاستهلاك البشري وممنوع بيعها في الأسواق المحلية." وأشار المصدر الى انه " تم مصادرة صناديق المياه وإتلافها."من جهة أخرى قال المصدر إن مفارز مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية في النجف "ألقت القبض على شخصين في حي المكرمة،١٠ كم شمال مدينة النجف، يقودان سيارة محملة بـ (١٠٢) اسطوانة غاز، معدة للتهريب خارج المحافظة." ولم يعط المصدر تفاصيل إضافية عن الحادثين.

اتحاد الغرف التجارية العراقية يعقد اجتماعه الرابع في النجف

النجف/ المدى

عقد في محافظة النجف الاجتماع الدوري الرابع لاتحاد الغرف التجارية العراقية على قاعة غرفة تجارة النجف. وقال مصدر مخول في غرفة تجارة النجف لـ(المدى) " تمت في الاجتماع الذي حضره رؤساء الغرف التجارية العراقية مناقشة امور الاتحاد والغرف العراقية واتخذت القرارات المتعلقة بشؤون الاتحاد والغرف التجارية العراقية ".

واضاف " وكان هذا الاجتماع يعقد سابقاً في بغداد ولكن بسبب الظرف الامني عقد الاجتماع الاول للدورة الحالية الثانية عشر في السليمانية والاجتماع الثاني عقد في اربيل والاجتماع الثالث عقد في دهوك والاجتماع الرابع في النجف الاشرف ومن المؤمل عقد الاجتماع الخامس في البصرة". من جانبه اشار رئيس غرفة تجارة النجف الى التحضير لعقد مؤتمر بالتنسيق مع جامعة الكوفة نهاية الشهر الحالي يتعلق بموضوع الجودة الصناعية والسيطرة النوعية، ونوه بأن المؤتمر يهدف الى شرح معايير الجودة واسس السيطرة النوعية للتجار والصناعيين وحثهم على ادخال مصانعهم ضمن منظمة (ISO) للحصول على (شهادة الجودة الدولية).

مؤشرات

اكتشاف

نقل التلفزيون الحكومي الايراني عن مسؤول كبير قوله إن ايران اكتشفت احتياطيات قائمة من الغاز الحلو حجمها ١١,٤ تريليون قدم مكعبة في حقل جنوبي.

ونقل التلفزيون عن محمود محدث رئيس عمليات التنقيب في الشركة الوطنية الايرانية للنفط قوله ان حقل سفيد زخور في منطقة فارس سيزيد انتاجه اليومي على ١,١٥ مليار قدم مكعبة بمجرد ان يتم تطويره.

وقال تقرير التلفزيون ان محدث توقع ان تكون هناك حاجة لحفر ١٧ بئرا في الحقل. والاحتياطيات القابلة للاستخراج اقل من الاحتياطيات الموجودة.

وتملك ايران ثاني اكبر احتياطيات في العالم من الغاز الطبيعي بعد روسيا. لكن العقوبات والسياسة وتأخيرات في عمليات التشييد ابطأت تطوير عملياتها في قطاع الغاز ويقول محللون ان ايران من غير المرجح ان تصبح مصدرا رئيسيا قبل عقد اتفاقات على الانتاج والتجهيز.

نمو

قال توماسو بادوا شيوبا وزير الاقتصاد الايطالي ان النمو الاقتصادي الاوروبي سيظل قويا على الأرجح رغم اضطرابات الأسواق المالية في ظل أزمة سوق القروض العقارية في الولايات المتحدة.

وخلال مأدبة غداء مع الصحفيين الأجانب في روما قال شيوبا ان "التوتر" في الأسواق سيكون له بعض التأثير في الاقتصاد لكن لا ينتظر ان يستمر طويلا كما ان الاقتصاد الاوروبي يتمتع بقوة كافية لتجاوز هذه التأثيرات. وقال "قد يكون هناك تباطؤ قصير الأجل لكن النمو سيتواصل بعد ذلك ليكون مستداما." وقال بادوا شيوبا ان النمو الاوروبي سيدعمه أعضاء جدد في الاتحاد الاوروبي يمثلون "٨٠ مليون نسمة يعيشون في اقتصادات تحتاج الى تحقيق نمو بين ثمانية في المئة وتسعة في المئة" للحاق بدول الاتحاد الاوروبي الأكثر تقدما. واضاف "هذه قوة دافعة داخلية هائلة بالنسبة للاقتصاد الاوروبي وهي ليست دورية لكنها ستستمر على مدى ١٠ الى ١٥ عاما القادمة.

استمرار

نقلت وكالة الانباء الجزائرية عن شكيب خليل وزير النفط الجزائري قوله ان أي قرار تتخذه اوبك بزيادة انتاج النفط لن يوقف ارتفاع أسعار النفط الخام.

ونقلت الوكالة عن خليل قوله بأن يعتقد ان زيادة أخرى في الانتاج لن تحول دون ارتفاع أسعار النفط لان المشاكل الجغرافية السياسية لاتزال قائمة.

واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول اوبك في ١١ ايلول على زيادة الانتاج بواقع ٥٠٠ الف برميل يوميا اعتبارا من أول تشرين الثاني لكن أسعار النفط مستمرة في الصعود.

ونقلت الوكالة عن خليل إلقاءه باللوم في الأسعار المرتفعة على عوامل مثل نقص طاقة التكرير والمضاربة والعواصف التي تسببت في توقف الانتاج في بعض البلدان.

وقال خليل ان اوبك ستبحث الوضع الحالي لأسواق النفط عندما تجتمع في ابوظبي في كانون الأول.

إصلاحات

تعهد رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون يوم السبت بالمضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية قائلا لنشطاء حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية انه لا بديل لمواجهة الاقتصاد ضعيف الاداء.

وقال في كلمة أمام نشطاء الحزب في شرق فرنسا ان "الاصلاحات ليست مسؤولية فصيل أو حزب انما هي نتيجة لتقييم وضع بلادنا الذي لا يترك فرصة للنقاش." واضاف "أقول لكم انني و(الرئيس) نيكولا ساركوزي سنقوم باصلاحات ثم إصلاحات."

وكان فيون يتحدث بعد ثلاثة أيام من الكشف عن ميزانية ٢٠٠٨ التي اعدت على أساس منح إعفاءات ضريبية وتوقعات طموحة للنمو الاقتصادي لكنها لم تتضمن سوى تخفيضات محدودة في الانفاق.

وأثارت مناقشات الميزانية انقسامات بين مكتب ساركوزي وفيون بشأن كيفية اقناع الشعب بالحاجة لاصلاحات قد تكون مؤلمة. ودفع ساركوزي بان الحكومة تحتاج الى مزيد من الوقت لتمرير إصلاحات ستحدث "صدمة نمو" لمساعدة الاقتصاد وتحسين الوضع المالي للحكومة.

مزادبيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٩/٢٧ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٩
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٣٤
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢٣٢
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٧١,١٤٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٦,٨٠٠,٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٧١,١٤٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	٦,٨٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٢٣٤) دينار/ حوالات.

ب- سعر البيع النقدي (١٢٤٤) دينار/ دولار .

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٢,٥٩٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٦٨,٥٥٠,٠٠٠) دولار.